

إستخدام نسب الربحية في تقييم الحصة السوقية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية

أ.د. كاوه محمد فرج قهدهداغی

جامعة سلیمانیة-كلية الإدارة و الإقتصاد

قسم الإدارة

dr.kawa60@yahoo.com

زهمین دیار حسن

جامعة السلیمانیة التقدنیة

كلية التقنیة الإداریة – قسم تقنیات الإدارة

zamin.dyar@gmail.com

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى دراسة علاقة الارتباط و الأثر بين المتغيري نسب الربحية و الحصة السوقية، و مشكلة الدراسة تتمثل بطرح سؤال هل تستخدم نسب الربحية في تقييم الحصة السوقية في المصارف التجارية العراقية؟، و إستخدمت في الدراسة المؤشرات المالية المتعارف عليها و المتمثلة بالعائد على حقوق المساهمين، و على إجمالي الاصول، و هامش صافي الفائدة، العائد على الودائع، كمتغير مستقل، و الذي ينعكس دوره في المتغير المستجيب (الحصة السوقية) من خلال كل من التسهيلات المصرفية المقدمة للعملاء، إجمالي الودائع، عدد فروع المصرف الواحد، عدد العاملين، و التي تنعكس بمحصلاتها النهائية في قيمتها السوقية.

لقد غطت الدراسة مدة زمنية امتدت من (٢٠٠٦-٢٠١٩)، و توصلت الدراسة إلى عدة إستنتاجات أهمها: هو وجود العلاقة و الأثر ذو الدلالات الاحصائية المعنوية بين المتغيرين المستقل و المعتمد، إذ أسفرت نتائج التحليل و المقارنة على وجوده بشكل سلبي في بعض المصارف دلالة على عدم إهتمام الإدارات العاملة من وجهة نظر علمية بهذه المؤشرات في تقييمها لحصتها السوقية. و إختتمت الدراسة بجملة من التوصيات أشارت إلى إمكانية الأخذ بها في الواقع العملي من قبل المهتمين بحقل الإدارة المالية و التسويقية للنظام المصرفي من خلال زيادة عدد فروعها و عدد العاملين و زيادة نوع و عدد التسهيلات المصرفية و خاصةً إجمالي الودائع و منح القروض.

الكلمات المفتاحية: نسب الربحية، الحصة السوقية

Abstract

This study aims to study the correlation and impact relationship between the variable's profitability ratios and the market share, and the problem of the study is to ask a question: Are profitability ratios used in assessing the market share in Iraqi commercial banks? The generally accepted financial indicators are used in the study which are return of equity, return on assets, net interest margin, and

the return on deposits, as an independent variable, whose role is reflected in the respondent variable (market share) through each of the banking facilities provided to customers, total deposits, number of bank branches, number of employees, which are reflected in their final outcomes in their market value. The study covered a period extending from (2006-2019), and the study reached several conclusions, the most important of which is: The existence of the relationship and the significant statistical effect between the independent and approved variables, as the results of the analysis and comparison resulted in its negative presence in some banks indicating the lack of interest of the departments. From a scientific point of view, operating these indicators in its assessment of its market share. The study concluded with a set of recommendations that indicated the possibility of taking them into practice by those interested in the field of financial management and marketing of the banking system by increasing the number of its branches and the number of employees and increasing the type and number of banking facilities, especially the total deposits and granting loans.

key words: profitability ratios, market share

المقدمة

تعد المصارف التجارية الخاصة أحد أنواع المؤسسات المالية المهمة التي يركز عليها نشاط الأعمال في البلد كونها إحدى الأدوات الأساسية التي يمكن من خلالها التحكم بالعرض والطلب النقدي في السوق، وإنطلاقاً من أهمية ودور المصارف التجارية الخاصة الحكومية في نشاط الأعمال بشكل عام والنشاط المالي بشكل خاص ونظراً لركود نشاطات المصارف الحكومية سواء التجارية والمتخصصة على مستوى العراق مقارنةً بالمصارف التجارية الخاصة في العراق فقد أرتأت الباحثة العمل في عينة من المصارف التجارية الخاصة ضمن مجتمع الدراسة المصارف العراقية التجارية والمتخصصة سواء الخاصة أو الحكومية وكما نعلم لا بد لهذه المصارف من أن تسعى لتوحيد جهودها لتحقيق الموائمة بين نتائج عملياتها من خلال نسب الربحية وحصتها السوقية في البيئة الديناميكية التي تعمل فيها، و يعد النظام المصرفي في العراق واحداً من أكثر الأنظمة الاقتصادية تنظيماً في البلاد حيث يشرف البنك المركزي على جميع العمليات المصرفية في الوقت الحالي. حيث تسعى المصارف التجارية لتقديم خدماتها المتنوعة للأفراد والمجتمع بكفاءة وفاعلية سواء أكانت الخدمات تساعد على إستمرارية وتطوير العمل المصرفي أو مشاركتها في تحقيق وتلبية متطلبات زبائنها الحاليين والمرتقبين ولهذه الغاية ولتحقيق هدف الدراسة الحالية في السعي لتحقيق أكبر حصة السوقية لها لا بد من التعرف على أهم العوامل التي تتحكم فيها ومنها نسب الربحية التي تلعب دوراً كبيراً في زيادة قدراتها المالية وبالتالي تعدد خدماتها المصرفية المقدمة للزبائن والمجتمع. البحث مستل من رسالة ماجستير كإحدى متطلبات مناقشة الرسالة حيث تم في الرسالة دراسة تسعة مصارف و لمدة أربعة عشر سنوات حسب ما توفرت للباحثة من بيانات، ولأغراض البحث الحالي تم طرح و بيان ثلاثة مصارف منها و للمدة نفسها.

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

في ظل التطورات الكبيرة التي شهدتها قطاع المصارف و شدة المنافسة بينهم و بسبب العولمة و التطور التكنولوجي اصبح المصارف في الدول المتقدمة تستخدم أنواع متعددة من النسب المالية لغرض التخطيط و تقييم كفاءة أدائها، و لأن الهدف الرئيسي للمصارف التجارية هو تحقيق الأرباح و يتطلب ذلك دراسة و تحليل نسب الربحية و النسب الاخرى المستخدمة لغرض التحليل المالي و مدى تأثير هذه النسب على حجم الحصة السوقية. و تتمثل مشكلة الدراسة في الكشف عن علاقة و أثر نسب الربحية على الحصة السوقية للمصارف التجارية العراقية يمكن بيان مشكلة الدراسة من خلال تساؤلها الأساسي و المتمثلة ب(هل تستخدم نسب الربحية في تقييم الحصة السوقية في المصارف التجارية العراقية؟).

تم الإعتماد على دراسة المشكلة الحالية من خلال دراسة مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت الى المتغيرات و لكن بصورة معاكسة حيث تبنت تأثير و علاقة الحصة السوقية على نسب الربحية، و لكن في دراستنا الحالية تم إجراء الدراسة و لكن بصفتها المعاكسة لبيان صدق ما توصلت إليها الدراسات السابقة مع البيئة العراقية.

ثانياً: أهمية الدراسة

يستمد أهمية الدراسة في الوقت الحاضر من الإيجابيات التي يمكن أن يستفيد منها المصارف العراقية نتيجة إستخدامها لنسب الربحية و تعزيز هذه الإيجابيات و تجنب السلبيات للوصول الى أقصى حصة سوقية بين منافسيها، حيث إن نجاح المصارف تقف على مدى تحقيقها للربحية التي يمكن قياسها من خلال عدد من المؤشرات و من خلالها تستطيع المصرف معرفة حصتها السوقية و كيفية الإستفادة منها في تنويع و زيادة خدماتها المقدمة للزبائن الحاليين و المرتقبين مما تؤثر على حصتها السوقية بين المنافسين بالتالي بقائها و إستمرارها في السوق و تعد الربحية من المواضيع الاستراتيجية التي لها تأثير كبير على قيمة المصرف و المستثمرين فيها و المساهمين.

ثالثاً: أهداف الدراسة

التعرف على :

١. ماهية مؤشرات الربحية و أبعادها المتمثلة بـ(العائد على حقوق المساهمين، العائد على إجمالي الاصول، هامش صافي الفائدة، العائد على الودائع).
٢. ماهية الحصة السوقية و أبعادها المتمثلة بـ(الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية، الحصة السوقية لإجمالي الودائع، الحصة السوقية حسب عدد الفروع، الحصة السوقية حسب عدد العاملين).
٣. دراسة علاقة الارتباط المعنوية بين المتغيرين (نسب الربحية و الحصة السوقية).
٤. دراسة علاقة الأثر المعنوية لنسب الربحية على الحصة السوقية.
٥. تقديم مقترحات للمصارف العراقية مجتمع الدراسة لغرض زيادة كفاءة أداءها المالي.

رابعاً: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: والتي تنص على " توجد علاقة إرتباط ذو دلالة أحصائية بين نسب الربحية والحصة السوقية للمصارف العراقية ". و تتفرع منها الفرضيتين الثانويتين التالية:

١. توجد علاقة إرتباط لنسب الربحية مع التسهيلات المصرفية وإجمالي الودائع للمصارف العراقية.

٢. توجد علاقة إرتباط لنسب الربحية مع عدد الفروع و عدد العاملين للمصارف العراقية.

الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على " توجد علاقة أثر ذو دلالة أحصائية بين نسب الربحية والحصة السوقية للمصارف العراقية ". و تتفرع منها الفرضيتين الثانويتين التالية:

١. توجد علاقة أثر لنسب الربحية على التسهيلات المصرفية وإجمالي الودائع للمصارف العراقية.

٢. توجد علاقة أثر لنسب الربحية على عدد الفروع و عدد العاملين للمصارف العراقية.

خامساً: الأساليب المستخدمة لقياس المتغير التابع:

تم استخدام الأساليب المالية و التي تم اعتمادها من قبل الدراسات التالية:

1. Saravani, Zahra, Tash, mohammad nabi shahiki, Mahmoodpour, kamaran, 2015, *Evaluation of Bank Market Share and its Affective Determinants: Sepah Bank*, International Research Journal of Applied and Basic Sciences, Vol, 9 (7), pp:1003-1009.

٢. شهاب الدين، ابتسام السيد (٢٠١٦)، *الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية و أثرها على ربحية البنوك التجارية*

الاردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعمال، قسم المحاسبة.

٣. حسينو، محمد (٢٠١٨)، *أثر هيكل السوق في العلاقة بين الكفاءة المصرفية و تنويع مصادر الدخل*، رسالة

ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية و المصرفية.

الإطار النظري للبحث**المبحث الاول: نسب الربحية****أولاً: مفهوم الربحية (Profitability) وتعريفها**

تشير نظرية التمويل الإداري الحديثة الى أن الهدف الأساسي لأي نشاط إقتصادي هو تحقيق الربح وتعظيم ثروة حملة الأسهم، ومنشأة الأعمال التي تعمل بهدف تحقيق الربحية، وقبل التطرق الى مفهوم الربحية يجب الإشارة أولاً الى مفهوم الربح، حيث لها عدة مفاهيم من بينها:

أ. المفهوم الاقتصادي: يعبر الربح عن مقدار التغيير في القيمة المضافة للوحدة الإقتصادية خلال فترة زمنية معينة (كراجة و عبدالحكيم، ٢٠٠٩: ٢٦). أو على أنه مقدار التغيير في قيمة صافي اصول الوحدة الإقتصادية خلال فترة زمنية معينة (Jeter & Chaney, 2012: 46).

ب. المفهوم المحاسبي: فهو يعبر عن الفرق بين الدخل المحقق من قبل وحدة إقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة لتحقيق هذا الدخل (عقل، ٢٠٠٩: ٦٠).

عرف (259: Lesacova, 2007) نسب الربحية على أنها " قدرة المصرف على تحقيق ربح مرضي وعائد على الإستثمار."

التعريف الإجرائي لنسب الربحية هي " العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنظمة والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، تستخدم كأداة لتحليل و بيان مدى إستخدام الموارد لتوليد الأرباح وتحقيق أهداف المنظمة و الجهات الاخرى المتعاملة معها."

ثانياً: أهمية الربحية وأهدافها

يجمع العديد من الباحثين والمؤلفين فى مجالات الإدارة المالية والعلوم الاقتصادية والمحاسبية على أهمية وأهداف نسب الربحية بإتجاهاً واحداً متمثلة بـ:

١. قياس وتقييم قدرة المنظمة على توليد الدخل (الربح) نسبةً إلى الإيرادات وأصول الميزانية العمومية.

٢. توضيح مدى إستخدام المنظمة لأصولها لتحقيق الربح والقيمة للمساهمين.

٣. الكفاءة التي تحول بها المنظمة نشاطها التجاري إلى أرباح.

٤. تقييم المنظمة لهوامش الربح وقدرتها على تحويل الإيرادات إلى أرباح.

٥. تحليل ربحية العمل.

٦. المساعدة في التحليل المقارن، أي المقارنات بين المنظمات المنافسة من جهة وبين وحدات داخل المنظمة.

٧. تشير إلى قدرة المنظمة على تلبية إلتزامات الفائدة المدفوعة، وأمام المساهمون.

وعليه **ترى الباحثة** بأن أهمية الربحية وأهدافها تتماثل ما بين منظمات الأعمال الاخرى والمصارف حيث أن الاخيرة تسعى الى توجيه مواردها المتنوعة بإتجاه تخدم تحقيق الايرادات التي تلي غاياتها في مواجهة النفقات التي تترتب عليها خلال تقديمها لعملياتها الإنتاجية (إنتاج الخدمة المصرفية) مما يوفر السيولة الكافية الى ملاءتها المالية سواء القصيرة الاجل أم الطويلة الاجل، وبالتالي رفع كفاءتها التشغيلية وتحقيق ربحية من عملياتها الإستثمارية المتنوعة من تقديم القروض بأنواعها والاتجار في الاصول (الموجودات) الثابتة والمتداولة لتحقيق المعدلات المستهدفة من العائد على إستثماراتها بعد أن تهيأ البيئة الملائمة لمتخذي القرارات المالية بنوعيتها قرارات التمويل والإستثمار في إطار البيئة التنافسية التي تعمل من خلالها المصرف.

ثالثاً: مؤشرات أو مقاييس الربحية المصرفية

هنالك أكثر من نسبة للربحية والأكثر إستخداماً منها هم:

١. معدل العائد على حقوق المساهمين **Return on Equity ROE**:

وضحوا (Kanwal & Nadeem, 2013: 190) أن هذه النسبة تعكس نسبة العائد على حقوق المساهمين فعلى إدارة

المصرف تحويل كل وحدة من حقوق المساهمين إلى ربح.

يستخدم العائد على حقوق المساهمين بشكلٍ واسعٍ في المصارف لتقييم الأداء، وفقاً لذلك تستخدم العائد على حقوق المساهمين كأول إشارة أساسية لفحص أسهم المصارف، و العيب المحتمل لهذا المعدل هو أنه إذا كان العائد على حقوق المساهمين مدفوعاً بالرافعة المالية فإن استخدامه كإشارة إلى قيمة المصرف قد يكون موضع تساؤل خلال فترات الإنكماش الإقتصادي (عندها يكون من المرجح أن تقوم المصارف بتخفيض الديون والتخلي عن بعض الأنشطة لخلق القيمة) (Mohanram, et.al, 2017: 10).

ويقيس هذا المؤشر قدرة الإدارة على تحقيق أرباح من أموال الملاك، أو يشير إلى ما تحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم فيوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، ويقصد بالأموال الخاصة كل ما قدمه مالكي المصرف لتمويل أصوله والتي تسمى أيضاً بحقوق الملكية (نبيلة، ٢٠١٦: ٧). و يقيّم هذا المؤشر عائد الربح على المبالغ المستثمرة من قبل المستثمرين، وأيضاً تقييم أداء المصرف، ويتم احتساب معدل العائد على حقوق المساهمين بالمعادلة التالية: (السيد، ٢٠١٤: ٩١)

$$\text{معدل العائد على حقوق المساهمين ROE} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

٢. معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) Return on Assets:

عرفه (NCFM,2010: 44) بأنه يشير إلى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح بالنظر إلى أصولها.

$$\text{معدل العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المصرف على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المصرف في إستغلال أصولها، ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة (أصول أول المدة + أصول آخر المدة) ÷ ٢، ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في القطاع (الزعيبي و دودين، ٢٠١٥: ١٣٩). تعد القوة الإيرادية (العائد على الأصول) مقياساً لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجب عند احتسابها الإقتصار على الأصول المشاركة فعلاً في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الإقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى.

أشار (Ejoh,2014: 83) إلى أنه يمكن الإعتماد على ROA عندما يكون الهدف من القياس هو قياس مدى ربحية وكفاءة إدارة البنك في استخدام إجمالي أصول البنك لتوليد الدخل.

٣. هامش صافي الفائدة (NIM) Net Interest margin:

أحد مؤشرات الموضحة لكفاءة أداء القطاع المصرفي هو هامش صافي الفائدة، وهو يقيس الفرق بين إيرادات الفوائد التي يتلقاها المصرف على القروض والسلف ونفقات الفوائد المدفوعة إلى صناديقه المقترضة.

عرفه (Ram& Mesfin,2019 : 1647) بأنه صافي دخل الفوائد مقسوماً على إجمالي موجودات الأرباح، كلما ارتفع هامش صافي الفائدة زاد إستقرار وربحية المصارف. ومن ناحية أخرى قد يشير هامش صافي الفائدة الأعلى إلى ممارسات الإقراض ذات المخاطر العالية للمصارف، إن صافي هامش الفائدة هو المعيار الأنسب لتقييم فعالية وإستقرار

عمليات المصارف وإنه أفضل من العائد على الأصول والعائد على الأسهم لتقييم مدى نجاح المصرف في إدارة الأصول التي تحمل فوائد.

$$NIM = \frac{\text{صافي إيرادات الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}} \quad (\text{Alper\& Anbar, 2011:146})$$

٤. معدل العائد على الودائع **Return on Deposits** :

و ضحه (الكروي، ٢٠٠٩: ٥) بأنه يستخدم لقياس مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

ويتم احتساب العائد على الودائع بمعدل معين، يعرف معدل العائد هذا بمعدل الفائدة على الودائع. ويتم تحديد السعر من قبل المصرف عند حجز الوديعة ويظل كما هو طوال مدة الإيداع. وهكذا يتلقى المودع زيادة على المبلغ المستثمر بالأسعار العادية والثابتة.

المبحث الثاني: الحصة السوقية

أولاً: مفهوم الحصة السوقية (Market Share) و تعريفها:

الحصة السوقية تعكس الموقع التنافسي للمصرف في السوق المصرفية، حيث يعتبر المصرف الذي يمتلك حصة السوقية أكبر، هو الذي يستطيع تلبية حاجات الزبائن وبالتالي يمتلك ميزة تنافسية على باقي المصارف المنافسة في السوق. أحد الأهداف الرئيسية للمصارف هو توسيع حصتها السوقية، حيث كلما كان المصرف رائداً في السوق المصرفي ويمتلك نسبة كبيرة من المعاملات التي تعكس نشاطاته كلما كانت قابليته على الإقراض أكبر وإمكاناته عالية على الإختراق والتغلغل في الأسواق من خلال الخدمة الجيدة وتقديم خدمات متميزة وحسب رغبة الزبائن مع العرض أن المصارف الجديدة لا تجد أمامها سوى الزبون الجدي والحريص أي الذي يحتوي التعامل معه على درجة أكبر من المخاطر، وعندها سيكون المصرف على استعداد للتعامل مع هذا الزبون وكما انه بإمكان المصارف أن تنمي أو توسع حصتها السوقية إذا قامت بتلبية رغبات وحاجات المنطقة التي تعمل فيها وذلك عن طريق التنويع في تقديم القروض (زراعية - صناعية - عقارية - تأمين ... الخ) (الشمري، ٢٠١٤: ٧٨).

و عرف (محمد، ٢٠١٨: ٥٠) الحصة السوقية على أنها: مقياس يميز بين الربح والخاسر في السوق ويتمثل بنصيب المنشأة من المبيعات في السوق بالمقارنة مع المنشآت الأخرى ذات الهدف المشابه.

التعريف الاجرائي للحصة السوقية هي "مقياس للحكم على نجاح عمل المنظمة (المصرف) مقارنةً لمنافسيها، وهي الدليل على حسن استخدام مواردها (البشرية، المالية، المادية، المعلوماتية والوقت) بإتجاهات إستراتيجية تضمن بقائها وإستمرارها في البيئة الديناميكية.

ثانياً: أهمية الحصة السوقية

تعتبر الحصة السوقية إحدى المزايا التي تسعى المصرف أو أي منظمة إلى تحقيقها، وتستخدم المنظمات المالية و منها المصارف طرق عديدة لزيادة حصتها السوقية وذلك يعود لأهمية هذه الحصة، حيث توضح الحصة ذات المستوى العالي أن المنظمة حصلت على حق التسويق الخاص بها من خلال تقديم خدمة أو منتج تلبى متطلبات الزبائن أو يتجاوزها، والمنظمة تكون لديها قوة في السوق بسبب حصتها العالية بحيث يعطيها قوة التحكم في التطورات في السوق ويمكن للمنظمات ذات الحصة العالية أن تبني حواجز لدخول المنافسين وتحافظ على مركزها. وإختلف الباحثين في الإشارة إلى أهمية الحصة السوقية من خلال:

١. تمثل الحصة السوقية أحد المؤشرات الإنسانية التي تعكس فاعلية المنظمة في الجانب التسويقي (الحديدي، ٢٠١٠: ٤٦).

٢. إن المصارف التي تكون حصتها مرتفعة في العادة أكثر قدرة على المنافسة من المصارف التي تكون حصتها أقل، وذلك لأن مجموع مبيعات هذا المشروع أو هذه المصارف أعلى من مجموع مبيعات أي من المصارف المنافسة ولو كانت الأسعار متساوية (آل مراد و محمود، ٢٠١٣: ١٠٢).

٣. تؤثر الحصة السوقية المتحققة لمصارف معينة على أرباحها ومستوى النقدية فيها، فكلما كان المصرف يمتلك حصة أكبر من المنافسين الموجودين في السوق فإنه بالتالي يستطيع أن يحقق أرباحاً أكبر لأن قاعدة مبيعاته تكون أكبر من مبيعات المنافسين (كاظم، ٢٠١٥: ٢٢٤).

٤. الحصة السوقية هي الأداة التي تقيس التميز بين جميع الوحدات الإقتصادية سواء الرابحة منها أو الخاسرة، وتلعب الحصة السوقية في المنظمات دوراً مهماً في بناء شهرتها مما يضمن لها المزيد من الزبائن، كما وأنه كلما كانت الحصة السوقية أكبر هذا يدل على نجاح المنظمة وتفوقها وكلما زاد ولاء الزبائن لها وأن وجود حصة سوقية لهذه المنشأة يساهم في زيادة ربحيتها وإستمراريتها بشكل جيد (محمد، ٢٠١٨: ٤٩).

٥. يراقب المستثمرون والمحللون بعناية الزيادات والإنخفاضات في الحصة السوقية لأن هذا يمكن أن يكون علامة على القدرة التنافسية النسبية لمنتجات الشركة أو خدماتها (Hayes, 2020).

وعليه **تؤيد الباحثة** ما ورد من قبل (الحديدي، آل مراد، كاظم، محمد، و Hayes)، وتضيف تحقق هدف المدير المالي من خلال زيادة ثروة حقوق أصحاب الملكية، وتحسين صورة المصرف أمام أصحاب المصالح.

ثالثاً: مقاييس (معايير) إحتساب الحصة السوقية في المصارف

١. معايير تعتمد على الودائع:

وهي المعايير المعتمدة على نوع الوديعة وطبيعتها وكما نعلم للنظام المصرفي حسب طبيعة عملها سواء كانت تجارية أو متخصصة تتكون فيها الودائع من أموال توضع في المؤسسة لحفظها. وهناك أشكال عديدة للحسابات المودعة مثل حسابات الودائع الجارية أو الثابتة أو بإنداز أو حسب الودائع التي تودع في حسابات العميل في المصارف المتخصصة، و يحق لصاحب الحساب سحب الأموال المودعة، على النحو المنصوص عليه في الشروط والأحكام التي

تحکم إتفاقیة الحساب (Kagan, 2020). وعرف (عیاشة، ۲۰۱۴: ۱۲) الودائع على أنها إتفاق بين طرفین أو أكثر بمقتضاه يتم دفع مبلغاً من النقود من قبل المودع للمصرف بوسيلة من وسائل الدفع وينبني على ذلك خلق وديعة تحت الطلب أو لأجل يحدد بالإتفاق بين الطرفين وتنشأ عن تلك الوديعة إتزام مصرفي بدفع مبلغ من وحدات النقود القانونية للمودع أو لأمره لدى الطلب أو حينما يحل الأجل.

۲. معايير تعتمد على الفروع:

أشار (عبدالباقي، ۲۰۱۶: ۱۴۳) أن المصارف ذات الفروع (Branch Banks) هي تلك المصارف التي تمتلك عدداً من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متفرقة، ومن أهم المزايا التي تتمتع بها المصارف ذات الفروع، هي أن إنتشارها في مناطق جغرافية متفرقة يمكنها من تقديم قروض وإستثمارات مالية وإقتصادية متنوعة ولكافة القطاعات الإقتصادية، مما يجعلها تساهم في تحقيق تنمية إقتصادية متوازنة، وتعمل على تقليل مخاطر الإئتمان، كما أن هذه المصارف يمكن لها أن تمنح قروضاً كبيرة بسبب إتساع حجم رأس مالها، ويمكن أن تكون مكاناً خصباً لأعداد الكوادر الإدارية وتطويرها، ثم الإستفادة منها في المصرف الرئيسي أو في المصارف الأخرى، أما أهم ما يشار ضد هذه المصارف أنها تؤدي الى إحتكار العمل المصرفي.

۳. المعايير التي تركز على حصة الإيرادات المشتركة:

يقدم هذا المؤشر حصة المصرف من الخدمات المصرفية والودائع حيث كلما إرتفع المؤشر زادت حصة المصارف في الخدمات المصرفية والودائع، ويعتمد العالم التنافسي على الإستخدام الواسع النطاق للخدمات المصرفية الألكترونية كأحد الأهداف الرئيسية في الخدمات المصرفية وذلك لتلبية حاجة الناس للخدمات المصرفية وربط أنظمة المصارف المركزية من خلال أنظمة التشغيل الآلي للعمليات بين المصارف، وتطوير الخدمات المصرفية الألكترونية يتم من خلال كل من مصرف الإنترنت والمصرف المحمول ومصرف الرسائل القصيرة ومحطات البيع وأجهزة الصراف الآلي، حيث تشير كل منها إلى الجودة العالية للمصارف في السوق التنافسي، وعليه يتمتع العملاء بموقف إيجابي تجاه المصرف الذي يوفر السرعة والأمان والدقة وسهولة إستخدام الخدمات المصرفية. وينجذب العملاء إلى المصارف ذات الحصة العالية من السوق والفروع الموجودة في المراكز التجارية الكبيرة والصغيرة وأجهزة الصراف الآلي في بعض الفنادق والمؤسسات العامة والخاصة (Saravani et.al., 2015: 1005).

۴. عدد العاملين:

هناك عدة عوامل خارجية وداخلية التي تحدد الحجم الذي تتخذه المنظمة في عالم الأعمال أو الإنتاج أي تحدد الحصة السوقية، فمن العوامل الداخلية عدد الموارد البشرية العاملة في المنظمة، وعند حصول تغيرات في عدد العاملين فسيؤدي ذلك إلى التأثير على الوضع التنظيمي لإدارة الموارد البشرية في المنظمة، محملاً الإدارة مسؤولية إيجاد حلول توسعية من خلال إستحداث أنظمة جديدة في المنظمة أو تنظيمها، إن زيادة حجم المنظمة يتطلب وجود إدارة متخصصة للموارد البشرية فيها، لذلك لابد على المصارف من قياس أحجامها بدقة والتوفيق بين الحجم و موقع إدارة الموارد البشرية بها و نوعها (السبيعي، ۲۰۱۶).

الجانب العملي: وصف وتشخيص بعدي الدراسة

إستخدمت الباحثة المنهج التحليلي التطبيقي للدراسة، و جمعت البيانات من عينة من المصارف التجارية العراقية وهم (آشور الدولي، الإستثمار العراقي، الأهلي العراقي، الإئتمان العراقي، الشرق الأوسط، المتحد، المنصور للإستثمار، بغداد الدولي، سومر التجاري) و لمدة ١٤ سنة من ٢٠٠٦-٢٠١٩، و للجانب الأحصائي إستخدمت الباحثة برنامج SPSS-26 و إختبار T test و F test لإثبات فرضيات الدراسة، و المصارف المذكورة اعلاه اختيرت كعينة للدراسة بسبب إستمرارهم في مزاولة نشاطاتهم المختلفة خلال مدة الدراسة و تكامل البيانات اللازمة من خلال نشر التقارير المالية السنوية طيلة فترة الدراسة.

و إستخدمت الباحثة المعادلات التالية في الجدول (١) لغرض إستخراج القيم الضاهرة في تفسير مؤشرات متغيري الدراسة.

الجدول (١) المعادلات المستخدمة لإستخراج نتائج الجانب العملي للدراسة

ت	إسم المؤشر	الصيغة الرياضية
١	العائد على حقوق المساهمين	صافي الربح/ حقوق المساهمين * ١٠٠
٢	العائد على إجمالي الأصول	صافي الربح/ إجمالي الأصول * ١٠٠
٣	هامش صافي الفائدة	صافي إيرادات الفوائد/ إجمالي الأصول
٤	العائد على الودائع	صافي الربح/ إجمالي الودائع * ١٠٠
٥	التسهيلات المصرفية المقدمة للزبائن	تسهيلات المصرف A لسنة (٢٠٠٦) / إجمالي تسهيلات جميع المصارف لسنة (٢٠٠٦)
٦	إجمالي الودائع	ودائع المصرف A لسنة (٢٠٠٦) / إجمالي ودائع جميع المصارف لسنة (٢٠٠٦)

أولاً: تفسير مؤشرات الربحية للمصارف المبحوثة.

بما أن هامش الربحية (نسب الربحية) في المصارف المبحوثة تتمثل بالمؤشرات (العائد على حقوق المساهمين، العائد على إجمالي الأصول، هامش صافي الفائدة المقبوضة، العائد على الودائع) نستعرض النتائج التي تم التوصل إليها ولكل مؤشر حسب السنوات و لكل مصرف على حدة.

١. العائد على حقوق المساهمين:

يتضح من الجدول (٢) أن مستوى المقارنة حسب كل مصرف على حدة أظهرت هذه النسبة كما يلي:

أ. العائد على حقوق المساهمين لمصرف آشور الدولي خلال السنوات المبحوثة (٢٠٠٦-٢٠١٩) أعلى عائد كانت لسنة ٢٠٠٦ وبدأت بالتنازل التدريجي حتى بلغت (3.4061) في عام ٢٠١٤ و ارتفعت قليلاً عام ٢٠١٥ بدأت بالتنازل التدريجي مرةً أخرى.

ب. أما بالنسبة لمصرف الإستثمار العراقي فإن مستوى العائد كانت منخفضة في سنة ٢٠٠٦ و تغيرت بشكل

متذبذب (أرتفاعاً وإنخفاضاً) خلال الأعوام الاربعة عشر وكانت أعلاها لعام ٢٠٠٧ وأقلها لعام ٢٠١٩ في حين كانت أعلى عائد لمصرف الاهلي العراقي في سنة ٢٠٠٦ وأدنى عائد بلغت في عام ٢٠١٥.

الجدول (٢) العائد على حقوق المساهمين

إسم المصرف	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
أشور الدولي	1.7039	1.7642	5.72096	5.8350	6.5836	3.4061	6.8227	11.6089	11.8266	11.6488	16.7947	17.3131	20.4737	42.4855
الإستثمار العراقي	0.0066	0.1197	1.4115	3.5125	7.4636	18.5508	22.1425	2.8821	9.9727	5.8227	3.7898	23.7504	34.3793	1.4919
الأهلي العراقي	3.5544	3.0908	1.0031	8.1594	0.8958	3.4587	11.4695	29.2788	2.7552	2.5542	1.4235	10.0868	3.0112	30.5901

٢. العائد على إجمالي الاصول

يتضح من الجدول (٣) أن مستوى المقارنة حسب كل مصرف على حدة أظهرت :

- العائد على إجمالي الاصول لمصرف أشور خلال السنوات المبحوثة (٢٠١٩-٢٠٠٦) أعلى عائد كانت لسنة ٢٠٠٧ وأدنى عائد بلغت (١,٠١٢٩) في عام ٢٠١٨.
- في حين كانت أعلى عائد لمصرف الإستثمار العراقي في سنة ٢٠٠٧ و أدنى عائد كانت في عام ٢٠١٩ و بالنسبة لمصرف الأهلي العراقي أعلى عائد كانت في سنة ٢٠١٢ وأدنى عائد بلغت في عام ٢٠١٥. وعليه فإن العائد على الأصول هو مقدار المبيعات (من الخدمات بالنسبة لنظام المصارف) التي إستطاعت المصرف جنيها من إستخدام أصولها. وتعتبر هذه النسبة عن قدرة المصرف على إستخدام أصولها في توليد الربح، وكلما إرتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المصرف في إستغلال أصولها.

الجدول (٣) يوضح معدل العائد على إجمالي الاصول

إسم المصرف	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
أشور الدولي	0.0092	0.0052	0.0034	0.0039	0.0058	0.0182	0.0196	0.0249	0.0289	0.0146	0.0091	0.0022	0.0073	0.0179
الإستثمار العراقي	0.0102	0.0079	0.0104	0.0127	0.0132	0.0238	0.0373	0.0449	0.0382	0.0247	0.0148	0.0209	0.0333	0.0385
الأهلي العراقي	0.0190	0.0065	0.0125	0.0215	0.0265	0.0225	0.0225	0.0207	0.0195	0.0276	0.0195	0.0269	0.0275	0.0016

هامش صافي الفائدة

يوضح الجدول (٤) مقياس هامش صافي الفائدة للمصارف المبحوثة وخلال الأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٩) ويمكن بيانها من خلال:

عند المقارنة على مستوى المصرف الواحد وخلال الفترة المدروسة بأن

- أعلى هامش لهامش صافي الفائدة ولمصرف آشور كانت في عام ٢٠١١ وأدناها في عام ٢٠٠٨.
- أدنى هامش لمصرف الإستثمار العراقي في عام ٢٠١٨ وأعلاها في عام ٢٠١٢.
- أعلى هامش صافي الفائدة لمصرف الأهلي العراقي كانت في عام ٢٠١٠ وأدناها في عام ٢٠٠٦.

الجدول (٤) يوضح هامش صافي الفائدة للمصارف المبحوثة

إسم المصرف	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
آشور الدولي	1.1039	1.0129	3.5869	3.9341	3.9369	2.1172	4.4278	7.3895	5.9106	6.3991	7.2548	6.4004	8.0661	3.2735
الإستثمار العراقي	0.0032	0.0558	0.6965	1.7615	3.7817	5.1691	5.1484	0.8989	3.5637	4.2532	2.8289	5.8202	7.3833	0.2968
الأهلي العراقي	1.4426	1.5177	0.4751	4.0574	0.3999	1.1363	3.0620	4.5709	1.1160	0.8361	0.5969	4.1357	1.4626	2.1849

٤.العائد على الودائع

تتمثل العائد على الودائع بالفوائد المدفوعة من قبل المصرف إلى السادة المودعين (المستثمرين) على ودائعهم سواء كانت جارية، التوفير، والثابتة، الإعتمادات والكفالات، والحكومية.

الجدول (٥) يوضح معدل العائد على الودائع للمصارف المبحوثة

سم المصرف	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
آشور الدولي	3.7062	2.6699	16.6096	15.5453	14.7284	8.3757	18.9451	27.6664	14.3454	16.1377	13.5253	10.8629	13.7389	21.4271
الإستثمار العراقي	0.0082	0.1421	1.6243	4.0075	8.1355	11.2479	9.4611	1.7676	6.2379	7.5292	4.5557	9.2229	12.6316	0.4165
الأهلي العراقي	3.6508	4.2156	1.5585	15.8584	0.9867	2.0721	4.6097	9.9559	3.8358	2.6139	1.4539	8.3560	3.8572	70.7618

ثانياً: تفسير مؤشرات الحصة السوقية للمصارف المبحوثة.

1. التسهيلات المصرفية المقدمة للعملاء

وهي التسهيلات المباشرة و الغير مباشرة الذي يقدمها المصرف للعملاء لغرض زيادة الموارد النقدية أو إيجاد آفاق جديدة للإستثمار، التسهيلات المصرفية تقدم بشكل نقدي كالقروض طويلة الأجل و قصيرة الأجل و تمويل المشاريع أو بدفع أموال نقدية في حال عدم قدرة المدين على الدفع.

عند المقارنة هذا المؤشر على مستوى المصرف الواحد وخلال الفترة المدروسة نجد بأن

أ. أعلى مؤشر للتسهيلات المصرفية ولمصرف آشور كانت في سنة ٢٠١٣ وأدناها في سنة ٢٠١٨.

ب. أدنى مؤشر للتسهيلات المصرفية لمصرف الإستثمار العراقي كانت في سنة ٢٠٠٩.

ت. أعلى مؤشر لمصرف الاهلي العراقي كانت في سنة ٢٠٠٦.

الجدول (٦) يوضح الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية المقدمة للعملاء

إسم المصرف	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
آشور الدولي	0.00888	0.0055	0.0098	0.00886	0.0097	0.0598	0.0747	0.0550	0.0522	0.0197	0.0088	0.0179	0.0282	0.0115
الإستثمار العراقي	0.1674	0.1592	0.1243	0.1042	0.1069	0.1233	0.2030	0.2114	0.1506	0.1075	0.0767	0.1058	0.2027	0.2481
الأهلي العراقي	0.1982	0.0808	0.1429	0.1285	0.1629	0.1231	0.0868	0.0698	0.0536	0.0439	0.0481	0.0917	0.0509	0.4426

٢. إجمالي الودائع:

الودائع بإعتبارها مبلغ من المال يوضع من قبل شخص طبيعي أو معنوي في المصرف لمدة محددة و يكون نقداً أو بشيك أو بالحوالات، لذا تعتبر الودائع بأنواعها المختلفة السبب الرئيسي لوجود المصارف كتاجر أموال، وتعتبر المصدر الرئيسي لتمويل المصرف وكلما كانت حجم الودائع كبيرة كلما إزدادت قدرة المصرف على الإستثمار بالأموال المودعة في مشاريع مختلفة و كلما إستفادوا العملاء من الفائدة المقدمة من قبل المصرف. وعند المقارنة على مستوى المصرف الواحد وخلال الفترة المدروسة نجد بأن:

أ. أعلى مؤشر للودائع لمصرف آشور كانت في سنة ٢٠٠٨ وأدناها في سنة ٢٠٠٦.

ب. أعلى مؤشر للودائع لمصرف الإستثمار العراقي كانت في سنة ٢٠٠٦.

ت. أدنى مؤشر لإجمالي الودائع لمصرف الاهلي العراقي كانت في سنة ٢٠٠٦.

الجدول (٧) یوضح الحصة السوقية حسب إجمالي الودائع

إسم المصرف	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
آشور الدولي	0.0443	0.0555	0.0293	0.0363	0.0418	0.0300	0.0208	0.0251	0.0312	0.0241	0.0475	0.0741	0.0476	0.0049
الإستثمار العراقي	0.0768	0.0761	0.0942	0.1036	0.0910	0.0734	0.0748	0.0708	0.0884	0.0628	0.0669	0.0782	0.0809	0.1424
الأهلي العراقي	0.0922	0.0594	0.0688	0.0579	0.0867	0.0987	0.0971	0.0559	0.0340	0.0225	0.0217	0.0280	0.0218	0.0143

٣. عدد الفروع

نلاحظ من الجدول (٨) أن مصرف الإستثمار العراقي تمتلك فروعاً أكثر مقارنةً بالمصارف الأخرى وكما وضح في التقارير المالية السنوية أن أحد أسباب إنخفاض عدد الفروع يعود لظهور عصابات داعش الإرهابية حيث تعرضت بعض الفروع للخسائر المادية في فترة من الفترات مما أدى إلى إغلاقها بشكل مؤقت، فالوضع السياسي والاقتصادي بشكل عام غير مستقر مما اضطرت المصارف إلى إغلاق بعض الفروع في المناطق الساخنة وفتح فروع في مناطق آمنة، وتعتبر عدد الفروع إحدى مقاييس الحصة السوقية سواء على مستوى منظمات الأعمال ومنها المصارف، فكلما كان عدد الفروع كثيرة ومنتشرة في مناطق جغرافية كلما إستقطب عدد أكبر من العملاء والدائنين والمساهمون مما تنعكس على ربحيتها.

جدول (٨) يوضح عدد الفروع للمصارف

إسم المصرف	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
آشور الدولي	9	9	9	10	10	7	7	5	4	4	4	4	3	1
الإستثمار العراقي	16	16	16	17	21	20	20	20	20	18	18	18	16	19
الأهلي العراقي	11	11	11	11	10	9	9	8	7	5	5	4	4	4

٤. عدد العاملين:

كما نعلم أن العامل يعتبر الزبون الداخلي للمصرف فأرضائه وإشباع حاجاته ورغباته تعتبر جزء من العملية التسويقية للنظام المصرفي ومن أجل تحسين صورته أمام العملاء الخارجيين يجب الإهتمام بالزبائن الداخليين وبالتالي زيادة الحصة السوقية التي تعتبر الهدف الرئيسي لكل منظمة أعمال ومنها الأنظمة المصرفية.

الجدول (٩) يوضح الحصة السوقية حسب عدد العاملين

إسم المصرف	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
آشور الدولي	200	198	198	192	208	184	193	168	123	118	101	101	98	31
الإستثمار العراقي	220	220	247	246	291	364	410	419	426	390	377	363	362	376
الأهلي العراقي	346	353	343	322	314	286	245	238	246	208	198	169	160	160

المبحث الثاني: الجانب الأحصائي للبحث

أولاً: اختبار الفرضيات العلاقة:

١. تم إختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على " توجد علاقة إرتباط ذو دلالة أحصائية بين نسب الربحية والحصة السوقية للمصارف العراقية ". و تتفرع منها الفرضيتين الثانويتين التالية:

أ. توجد علاقة إرتباط لنسب الربحية مع التسهيلات المصرفية وإجمالي الودائع للمصارف العراقية.

ب. توجد علاقة إرتباط لنسب الربحية مع عدد الفروع و عدد العاملين للمصارف العراقية.

الجدول (١٠) نتائج الإرتباط بين الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية و إجمالي الودائع مع النسب الربحية

العائد على الودائع	هامش صافي الفائدة	العائد على إجمالي الاصول	العائد على حقوق المساهمين	الحصة السوقية للتسهيلات و إجمالي الودائع	
0.223	-0.140	-0.265	.577*	مقدار العلاقة	آشور الدولي
0.445	0.634	0.360	0.031	مستوى المعنوي	
0.250	.600*-	0.241	-0.056	مقدار العلاقة	الإستثمار العراقي
0.389	0.023	0.407	0.850	مستوى المعنوي	
.723**	-.585*	-0.007	0.446	مقدار العلاقة	الأهلي العراقي
0.003	0.028	0.980	0.110	مستوى المعنوي	

أ. مصرف آشور الدولي: بما أن مستوى المعنوية لمقدار العلاقة بين الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية و إجمالي الودائع مع العائد على حقوق المساهمين يساوي (٠,٣١)، والذي أقل من دلالة الأحصائية الذي تم إعتماده لغايات هذه الدراسة وهو (٠,٠٥) و لذلك نرفض فرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة معنوية و قوية و موجبة ذات دلالة احصائية بين الحصة السوقية للتسهيلات و إجمالي الودائع مع العائد على حقوق المساهمين على مستوى هذا المصرف. وعليه إذا تغيرت العائد على حقوق المساهمين سوف يتغير بنفس الإتجاه الحصة السوقية لهذا المصرف من خلال مؤشرات التسهيلات وإجمالي الودائع .

ب. مصرف الإستثمار العراقي: في حين أن مستوى المعنوي للمقدار العلاقة بين الحصة السوقية للتسهيلات و إجمالي الودائع مع هامش صافي الفائدة يساوي (٠,٠٢٣) والذي أقل من دلالة الأحصائية الذي تم إعتماده لغايات هذه الدراسة وهو (٠,٠٥) و لذلك نرفض فرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة معنوية و قوية ولكنها سالبة ذات دلالة احصائية بين الحصة السوقية للتسهيلات و إجمالي الودائع مع هامش صافي الفائدة. وعليه كلما إنخفضت هامش الفائدة إرتفعت الحصة السوقية لهذا المصرف.

ت. مصرف الأهلي العراقي: إن مستوى المعنوي للمقدار العلاقة بين الحصة السوقية للتسهيلات و إجمالي الودائع مع كل من (هامش صافي الفائدة، و العائد على الودائع) يساوي (٠,٠٢٨، ٠,٠٠٣) على التوالي في النموذج (٩) والذي أقل من دلالة الأحصائية الذي تم إعتماده لغايات هذه الدراسة وهو (٠,٠٥) و لذلك نرفض فرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة معنوية و قوية سالبة ذات دلالة احصائية بين الحصة السوقية للتسهيلات و إجمالي الودائع مع هامش صافي الفائدة، و يوجد علاقة معنوية و قوية وموجبة ذات دلالة احصائية بين الحصة السوقية للتسهيلات و إجمالي الودائع مع العائد على الودائع. وعليه فإنه كلما أرادت المصرف زيادة حصتها السوقية بمؤشراتها المدروسة الإهتمام بزيادة العائد على الودائع وتخفيض هامش صافي الفائدة من خلال زيادة إجمالي اصولها أكثر من إيراداتها المتحصلة من الودائع .

٢. وتم إختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على " توجد علاقة إرتباط لنسب الربحية بمؤشراتها (العائد على حقوق المساهمين، العائد على إجمالي الاصول، هامش صافي الفائدة، والعائد على الودائع) مع الحصة السوقية بمؤشراتها (عدد الفروع و العاملين) في المصارف العراقية المبحوثة.

الجدول (١١) نتائج الإرتباط بين عدد الفروع و عدد العاملين مع المتغيرات المستقلة

العائد على الودائع	هامش صافي الفائدة	العائد على إجمالي الاصول	العائد على حقوق المساهمين	عدد الفروع و عدد العاملين	
0.318	0.188	0.256	.978**	مقدار العلاقة	آشور الدولي
0.268	0.521	0.378	0.000	مستوى المعنوي	
-0.510	-.807**	-.549*	-0.454	مقدار العلاقة	الإستثمار العراقي
3٤0.0	0.000	0.042	0.03	مستوى المعنوي	
.533*	-0.010	0.158	0.374	مقدار العلاقة	الأهلي العراقي
٠٤٧0.	0.973	0.589	0.187	مستوى المعنوي	

أ. مصرف آشور الدولي: بما أن مستوى المعنوي للمقدار العلاقة بين عدد الفروع و عدد العاملين مع العائد على حقوق المساهمين يساوي (٠,٠٠٠) والذي أقل من دلالة الأحصائية الذي تم إعتماده لغايات هذه الدراسة وهو (٠,٠٥) و لذلك نرفض فرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة معنوية و قوية وموجبة ذات دلالة احصائية بين عدد الفروع و عدد العاملين مع العائد على حقوق المساهمين ، فعلى المصرف التركيز على زيادة صافي ربحها ليتسنى لها من زيادة حصتها السوقية سواء من حيث زيادة عدد فروعها وكذلك توفير فرص العمل.

ب. مصرف الإستثمار العراقي: ان مستوى المعنوي للمقدار العلاقة بين عدد الفروع و عدد العاملين مع كل من (العائد على حقوق المساهمين، العائد على إجمالي الاصول، هامش صافي الفائدة، و العائد على الودائع) يساوي (٠,٠٣، ٠,٠٤٢، ٠,٠٠٠، ٠,٠٤٣) على التوالي والذي أقل من الدلالة الاحصائية الذي تم إعتماده لغايات هذه الدراسة وهو (٠,٠٥) و لذلك نرفض فرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة معنوية و قوية و سالبة ذات دلالة احصائية بين عدد الفروع و العاملين مع كل من (العائد على حقوق المساهمين، العائد على إجمالي الاصول، هامش صافي الفائدة، و العائد على الودائع) ، لذا يجب على المصرف السعي لزيادة حقوق الملكية و إجمالي الاصول و إجمالي الودائع لغاية زيادة حصتها السوقية .

ت. مصرف الأهلي العراقي: إن مستوى المعنوي لمقدار العلاقة بين عدد الفروع و عدد العاملين مع العائد على الودائع يساوي (٠,٠٤٧) والذي أقل من دلالة الاحصائية الذي تم إعتماده لغايات هذه الدراسة وهو (٠,٠٥) و لذلك نرفض فرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة معنوية و قوية و موجبة ذات دلالة احصائية بين عدد الفروع و عدد العاملين مع العائد على الودائع، فعلى المصرف العمل على زيادة صافي ربحها لتحقيق غايتها التسويقية وهو زيادة حصتها السوقية.

نلاحظ بأن توجد علاقة بين النسب الربحية مع عدد الفروع و عدد العاملين للمصارف العراقية المبحوثة بشكل عام. وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على " توجد علاقة إرتباط لنسب الربحية مع عدد الفروع و عدد العاملين للمصارف العراقية "، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الأولى.

ثانياً: إختبار فرضية الأثر:

تم إختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على " توجد علاقة أثر ذو دلالة أحصائية بين نسب الربحية والحصة السوقية للمصارف العراقية ". و تتفرع منها الفرضيتين الثانويتين التالية:

أ. توجد علاقة أثر لنسب الربحية على التسهيلات المصرفية و إجمالي الودائع للمصارف العراقية.

ب. توجد علاقة أثر لنسب الربحية على عدد الفروع و عدد العاملين للمصارف العراقية.

١. تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية، بناءً على ماتقدم من نتائج تحليل الإنحدار والتي أكدت على وجود تأثير معنوي لنسب الربحية على التسهيلات المصرفية و إجمالي الودائع كما مبين في الجدول التالي:

الجدول (١٢) نتائج تأثير نسب الربحية على التسهيلات المصرفية و إجمالي الودائع

Beta معلمة	اختبار T		اختبار F		R ²	المتغير	المصارف
	المحتسبة المعنوي	مستوى	المحتسبة المعنوي	مستوى			
٢٣٣٠.-	٢٨٣٠.	١,١٤	١٥,٠٥	0.000	٨٦%	العائد على حقوق المساهمين	أشور
٠,٧٧٩	٠٣١٠.	٢,٥٠				العائد على إجمالي الاصول	الدولي

٠,٤١٧	١٠٦٠.	١,٧٧				هامش صافي الفائدة	
-٠,٠٤٣	٩١٥٠.	٠,١١				العائد على الودائع	
٠,٢٦٠	٠١٣٠.	٣,١٠				العائد على حقوق المساهمين	الإستثمار العراقي
-٢,٠٤١	٠٦٤٠.	٢,١١	٠٠٣٠.	٨,٨٥	%٨٠	العائد على إجمالي الاصول	
٠,٦١٢	٠٠٥٠.	٣,٧٤				هامش صافي الفائدة	
٠,٤٦٠	٥٨٦٠.	٠,٥٦				العائد على الودائع	
-٠,٠٢٥	٩٤٨٠.	٠,٠٦٧				العائد على حقوق المساهمين	الأهلي العراقي
-٠,١١٣	٧٥٤٠.	٠,٣٢٢	٠٠١٠.	١٢,٢١	%٨٣	العائد على إجمالي الاصول	
٠,٦٣٧	٠١٧٠.	٢,٨٦				هامش صافي الفائدة	
٠,٦٥٤	٠٢٣٠.	٢,٦٩				العائد على الودائع	

نلاحظ من الجدول (١٢) ان قيمة t المحتسبة للمتغيرات (العائد على حقوق المساهمين، و هامش صافي الفائدة) يساوي (٣,٧٤، ٣,١٠) بمستويين المعنويين (٠,٠١٣، ٠,٠٠٥) على التوالي في النموذج الإنحدار (لمصرف الإستثمار العراقي)، وهذا يعني وجود تأثير معنوي للمتغيرين العائد على حقوق المساهمين، و هامش صافي الفائدة على المتغير الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية و إجمالي الودائع، وبلغت درجة هذه التأثيرات إلى (٠,٢٦٠، ٠,٦١٢) على التوالي، حيث أنه كلما زاد كل من العائد على حقوق المساهمين، و هامش صافي الفائدة بما نسبته مئة في المئة زادت الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية و إجمالي الودائع بمقدار (٢٦%، ٦١%) على التوالي.

وأيضاً نلاحظ ان قيمة t المحتسبة للمتغيرات (هامش صافي الفائدة، و العائد على الودائع) يساوي (٢,٨٦، ٢,٦٩) بمستويين المعنويين (٠,٠١٧، ٠,٠٢٣) على التوالي في النموذج الإنحدار (لمصرف الأهلي العراقي)، وهذا يعني وجود تأثير معنوي للمتغيرين هامش صافي الفائدة، و العائد على الودائع على المتغير الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية و إجمالي الودائع، وبلغت درجة هذه التأثيرات الى (٠,٦٣٧، ٠,٦٥٤) على التوالي، حيث أنه كلما زاد كل من هامش صافي الفائدة، و العائد على الودائع بما نسبته مئة في المئة زادت الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية و إجمالي الودائع بمقدار (٦٤%، ٦٥%) على التوالي.

نلاحظ بأن نسب الربحية لها تأثير معنوي على الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية و إجمالي الودائع للمصارف العراقية المبحوثة بشكل عام. وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على " توجد علاقة أثر لنسب الربحية على التسهيلات المصرفية و إجمالي الودائع للمصارف العراقية "

٢. تم إختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية، بناءً على ماتقدم من نتائج تحليل الإنحدار والتي أكدت على وجود تأثير معنوي لنسب الربحية على عدد الفروع و عدد العاملين كما مبين في الجدول التالي:

الجدول (١٣) نتائج تأثير نسب الربحية على عدد الفروع و عدد العاملين

Beta معلمة	اختبار T		اختبار F		R ²	المتغير	المصارف
	المحتسبة	مستوى المعنوي	المحتسبة	مستوى المعنوي			
-0.942	0.000	13.18	0.000	61.06	%96	العائد على حقوق المساهمين	آشور الدولي
-0.367	0.001	4.76				العائد على إجمالي الاصول	
-0.157	0.054	2.21				هامش صافي الفائدة	
0.414	0.001	4.69				العائد على الودائع	
-0.969	0.007	3.43	0.000	20.82	%90	العائد على حقوق المساهمين	الإستثمار العراقي
0.962	0.017	2.93				العائد على إجمالي الاصول	
0.834	0.000	7.34				هامش صافي الفائدة	
-0.810	0.186	1.43				العائد على الودائع	
-0.152	0.707	0.387	0.10	10.57	%81	العائد على حقوق المساهمين	الأهلي العراقي
0.152	0.691	0.409				العائد على إجمالي الاصول	
0.783	0.008	3.32				هامش صافي الفائدة	
0.227	0.400	0.879				العائد على الودائع	

من الجدول (١٣) نلاحظ ان قيمة t المحتسبة للمتغيرات (العائد على حقوق المساهمين، العائد على إجمالي الاصول، و هامش صافي الفائدة) يساوي (٣,٤٣، ٢,٩٣، ٧,٣٤) بمستويين المعنويين (٠,٠٠٧، ٠,٠١٧، ٠,٠٠٠) على التوالي في النموذج الإنحدار (لمصرف الإستثمار العراقي)، وهذا يعني وجود تأثير معنوي للمتغيرين العائد على إجمالي الاصول، و هامش صافي الفائدة على المتغير عدد الفروع و عدد العاملين، وبلغت درجة التأثير للمتغيرين العائد على إجمالي الاصول، و هامش صافي الفائدة الى (٠,٩٦٢، ٠,٨٣٤) على التوالي، حيث أنه كلما زاد كل من العائد على إجمالي الاصول، و هامش صافي الفائدة بما نسبته مئة في المئة زادت المتغير عدد الفروع و عدد العاملين بمقدار (٩٦%)، و (٨٣%) على التوالي، وبلغت درجة التأثير العائد على حقوق المساهمين الى (٠,٩٦٩)، حيث أنه كلما إنخفض العائد على حقوق المساهمين بما نسبته مئة في المئة زادت المتغير عدد الفروع و عدد العاملين بمقدار (٩٦%).

وأيضاً نلاحظ ان قيمة t المحتسبة للمتغيرات (هامش صافي الفائدة) يساوي (٣,٣٢) بمستوى المعنوي (٠,٠٠٨) في النموذج الإنحدار (لمصرف الأهلي العراقي)، وهذا يعني وجود تأثير معنوي للمتغير هامش صافي الفائدة على المتغير عدد الفروع و عدد العاملين، وبلغت درجة هذا التأثير الى (٠,٧٨٣)، حيث أنه كلما زاد كل من هامش صافي الفائدة بما نسبته مئة في المئة زادت المتغير عدد الفروع و عدد العاملين بمقدار (٧٨%).

نلاحظ بأن نسب الربحية لها تأثير معنوي على عدد الفروع و عدد العاملين للمصارف العراقية بشكل عام. وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على " توجد علاقة أثر لنسب الربحية على عدد الفروع و العاملين للمصارف العراقية المبحوثة"، لذا يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية.

الإستنتاجات

أظهرت نتائج إختبارات علاقة الإرتباط والأثر لمتغيري الدراسة (نسب الربحية و الحصة السوقية) الإستنتاجات التالية:

١. عدم قيام المصارف المبحوثة بأستخدام نسب الربحية في دراسة وتقييم حصتها السوقية وتقييم أدائها.
٢. عدم قيام أغلب المصارف بنشر تقاريرها المالية السنوية الدقيقة وخاصة في الفترات المقررة في السنة المالية.
٣. إنخفاض التسهيلات المصرفية وخاصة الودائع بأنواعها مقارنة بإجمالي الاصول مما يؤثر سلباً على نسب الربحية والحصة السوقية.
٤. قلة عدد الفروع وعدد العاملين لدى المصارف وإرتفاع حقوق المساهمين مما يؤثر سلباً على المتغيرات المدروسة.

المقترحات

١. ضرورة إستخدام نسب الربحية من قبل المصارف لغرض تقييم أدائها المالي.
٢. يجب على البنك المركزي و الجهات المعنية إلزام المصارف بنشر التقارير المالية السنوية الدقيقة و نشر معلومات مالية تفصيلية عن كافة المعاملات المصرفية.
٣. على المصارف إستخدام نسبي العائد على حقوق المساهمين و العائد على الودائع لغرض التحليل المالي لأنهما يمتلكان مستويات معنوية عالية وفق نتائج العينة المبحوثة.
٤. على المصارف و لغرض زيادة حصتها السوقية و بالأخص زيادة التسهيلات المصرفية و إجمالي الودائع تخفيض إجمالي اصولها.

المصادر

١. الحديدي، أكرم علي حسين، ٢٠١٠، إستراتيجيات التسعير و أثرها في تعزيز الحصة السوقية، رسالة دبلوم عالي، جامعة الموصل، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم إدارة الاعمال.
٢. عياشة، مناري، ٢٠١٤، النظام القانوني للوديعة المصرفية النقدية، رسالة ماجستير، جامعة سطييف ٢، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق.
٣. محمد، عبادة، ٢٠١٨، دراسة مراحل تطور العلاقة مع الوسطاء التجاريين و أثرها على الحصة السوقية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية.
٤. نبيلة، رفاقة، ٢٠١٦، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم تجارية، ورقلة، تونس.
٥. الكروي، بلال نوري سعيد، ٢٠٠٩، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، بحث منشور، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد ٢٤.

٦. آل مراد، نجله یونس محمد و محمود، بهاء حبیب، ٢٠١٣، أثر شركاء المعرفة في تعزيز الحصه السوقية، بحث منشور، مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد ٩٦.
٧. كاظم، نبراس جاسم، ٢٠١٥، تباین العائد على الاستثمار دالة لإختلاف الحصه السوقية، بحث تطبيقي على عينة من المصارف الخاصة المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية، بحث منشور، جامعة بغداد، كلية الادارة و الاقتصاد، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد ١٠، العدد ٣٢.
٨. الزعبي، علي فلاح و دودين، أحمد، ٢٠١٥، الاسس و الاصول العلمية في إدارة الاعمال، دار اليازوري للنشر، الاردن.
٩. السيد، إبراهيم جابر، ٢٠١٤، المحاسبة الدولية و علاقتها بالتجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر و التوزيع.
١٠. الشمري، صادق راشد، ٢٠١٤، إدارة العمليات المصرفية، دار اليازوري للنشر.
١١. عبدالباقي، إسماعيل إبراهيم، ٢٠١٦، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار غيداء.
١٢. عقل، مفلح محمد، ٢٠٠٩، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الثانية، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
١٣. كراجة و عبد الحكيم، ٢٠٠٩، الإدارة والتحليل المالي (اسس ومفاهيم وتطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
١٤. السبيعي، نهاد عمر، ٢٠١٦، العوامل المؤثرة في الوضع التنظيمي لإدارة الموارد البشرية، المرجع الالكتروني للمعلومية.

15. Alper, Deger, Anbar, Adem, 2011, Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey, Business and Economics Research Journal, Vol. 2, No. 2, pp:139-152
16. Ejoh, Ndifon Ojong, & Acquah, Sackey Jacob, 2014, The Impact of Deposit Money Banks Profitability in Nigeria, European Journal of Business and Management, Vol. 6, No. 19, Nigeria.
17. Kanwal, Sara & Nadeem, Muhammad, 2013, THE IMPACT OF MACROECONOMIC VARIABLES ON THE PROFITABILITY OF LISTED COMMERCIAL BANKS IN PAKISTAN, European Journal of Business and Social Sciences, Vol. 2, No.9, pp: 186-201
18. Lesakova, Iubica, 2007, Uses and Limitations of Profitability Ratio Analysis in Managerial Practice, 5th International Conference on Management, Enterprise and Benchmarking, Budapest, Hungary.
19. Mohanram, Partha, Saiy, Sasan, Vyas, Dushyantkumar, 2017, Fundamental Analysis of Banks: The Use of Financial Statement Information to Screen, Review of Accounting Studies. 23. 10.1007/s11142-017-9430-2.
20. NCFM, 2010, investment analysis and portfolio management module, national stock exchange of India limited.
21. Ram, B. mohan Venkata & Mesfin, Enyew Alemaw, 2019, Determinants of Net Interest Margin in Selected Commercial Banks in Ethiopia, Department of Commerce and Management,

Andhra University, AP, India, International Journal of Scientific Research and Reviews, 2019, 8(1), pp:1646-1655

22. Saravani, Zahra, Tash, mohammad nabi shahiki, Mahmoodpour, kamaran, 2015, *Evaluation of Bank Market Share and its Affective Determinants: Sepah Bank*, International Research Journal of Applied and Basic Sciences, Vol, 9 (7), pp:1003-1009.

23. Jeter, Debra C. & Chaney, Paul k., 2012, *Advance Accounting*, 7th ED, New Jersey-John Wiley & Sons Lns.

24. Hayes, Adam, 2020, *market share*, Investopedia, <https://www.investopedia.com/terms/m/marketshare.asp>

25. Kagan, Julia, 2020, *Bank Deposits*, Investopedia, <https://www.investopedia.com/terms/b/bank-deposits.asp>